وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَفْلاَمَهُمْ أَيَّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ ، وذكر قصَّة عبدالمُطَّلب عليه السلام لمَّا نَدَرَ ذَبْحَ من يُولَدُ له ، فوُلِدَ له عبد اللهِ أبورسول الله (صلعم) فأَلقَى الله عليه مَحَبَّته فأَلقَى عليه السَّهام ، وعلى إبل يَنْحرها يَتَقرَّبُ بها مكانه ، فلم تَزلِ السِّهامُ تقع عليه وهو يزيد حتَّى بلغَتْ مائةً ، فوقع السَّهمُ على الإبل فأعاد السِّهام مِرارًا ، وهي تقعُ على الإبل ، فقال : 'لآن علمتُ أنَّ ربِّي قد رضي وَنحرها .

وحكى أبو عبد الله (ع) هذه القصص فى كلام طويل ، وحكى حكم على (ص) فى الخُدثى المُشكِل (١) بالقُرعة ، وقد ذكرناه ، وذكر عن على (ص) أنَّ ثلاثة من أهل اليَمَن أتوا إليه يَختصِمون فى امرأة وقعوا عليها ثلاثتهم فى طُهر واحد : فأتَت بولد فادعاه كلِّ واحد منهم ، فقرع بينهم وجعله للقارع ، فبلغ ذلك النَّبي (صلع) فضحك حتى بَدَت نَواجِذُه ، وقال : لا أعلَم فيها إلاً ما قَضَى على (٢) .

(١٨٦٥) وعن على (ص) أن رجلين اختصا إليه في حائط بين داريهما ادَّعَاه كلُّ واحد منهما ، فقَضى به اللَّذِي

⁽۱) حش ی - أشكل بكذا أی أشبهه .

⁽٢) حشى ى - (١) من مختصر الآثار : وإذا وقع الرجلان أو الجماعة على المرأة فى طهر واحد ، كانوا عبيداً أو أحراراً ، أو مشركين ، فعلقت فادعى كل واحد منهم الولد ، تقارعوا عليه فن خرج سهمه كان له نسب إليه ، وإن خرج عليه سهم المشرك وأمه المسلمة فهو مسلم ولا سبيل المشرك على المسلمة ، وإن كانت مشركة ، وخرجت عليها قرعة المشرك فهو على دينها ، فإن خرج عليه سهم مسلم أو مملوك ، فهو حر مسلم .

⁽ب) من مختصر الإيضاح: ثم قال : أنّم شركاء متشاكسون وإنى مقرع بينكم فن قرع منكم فله الولد وعليه (؟) ثلث الدية .

⁽ج) قال في مختصر الإيضاح : وإنما يقرع على الولد إذا كان وطئ بنكاح أو ملك يمين ، فأما من ادعى ولد امرأة (زنى؟) لا سبيل له عليها ، لم يصدق في دعواه لأن النبي (صلع) قال الولد للفراش وللماهر الحجر .